

دولة الاحتلال .. كيان لليهود فقط



أصدر مجلس الوزراء لدولة الاحتلال الإسرائيلي قانونًا يكرس الأزمة الراهنة في القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين ويزيد من اشتعال الموقف بين الجانبين، حيث ينص القانون على اعتبار إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي فقط دون ذكر الفلسطينيين المقيمين داخل أراضي 48.

أحدث هذا القانون المقترح شرحًا في مجلس الوزراء الإسرائيلي حيث عارض إصداره بهذه الصورة 6 أعضاء بالمجلس أبرزهم وزيرة العدل في حكومة الاحتلال تسيبي ليفني المعارضة لسياسات نتنياهو الأخيرة متهمًا إياه بأن كل هذه المحاولات ما هي الا مكائدات سياسية لإحراز شعبية تجاهها ما جعل الأمر يزداد فرقة وانقسامًا داخل المجلس الأمر الذي جعل الصحفيين الذين تم إخراجهم من قاعة المجلس يستمعون من الخارج إلى صيحات وصرخات من داخل قاعة الاجتماع وهو ما يوضح شدة الخلاف بين الأطراف بشأن القانون وعدم وجود توافق في البيت الداخلي لدولة الاحتلال.

كانت ليفني قد قامت بتقديم نسخة من هذا القانون لها صياغة قريبة من هذا المقترح ولكن مع إضافات تؤكد على يهودية الدولة الاسرائيلية مع الحفاظ على المساواة لجميع المواطنين على أرض إسرائيل على عكس ما جاء في القانون المقترح من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي ينص على أن إسرائيل هي وطن الشعب اليهودي مع تعزيز رمزيات الدولة من العلم للنشيد الوطني لغيره كحقوق وطنية للشعب اليهودي كذلك ينص على اعتبار العبرية هي اللغة الأم بينما تُمنح اللغة العربية استثناء خاص وهو ما يهدد الوجود الفلسطيني في أراضي 48.

وهو ما أثار غضب المعسكر الديمقراطي داخل الحكومة حيث أعلى القانون من صفة اليهودية باعتبارها أكثر أهمية من صفة الدولة الديمقراطية من دون ذكر للتواجد العربي ولا كيفية التعامل معه وهو ما يندر بغضبة داخل الأراضي المحتلة إذا ما شرعت دولة الاحتلال في تطبيق نصوص القانون.

أشارات الإذاعة الإسرائيلية في هذا الصدد أن المشروع لن يمر بهذه الصيغة من خلال الكنيست حتى

وإن صادقت اللجنة الوزاية عليه حيث من المقرر عرض مشروع القانون على الكنيست في الأيام القادمة وهو ما يعزز احتمالية رفضه والوصول لصيغة أقل حدة من تلك والتي ستكون نتائجها كارثية في الداخل الاسرائيلي في ظل الوضع المشتعل الأسابيع الماضية داخل القدس بين السكان الفلسطينيين ومستوطنين يهود.

وعلى الصعيد القانوني والدستوري فإن القانون لن يأتي بجديد سوى تقنين للعنصرية تجاه العرب و فقط لأن إسرائيل معرفة في دستورها على أنها دولة "يهودية" بموجب قانون صادر في العام 1992 كما أن قانون العودة الإسرائيلي ينص على أن كل يهودي هو مواطن في دولة إسرائيل أينما كان مكانه في العالم.

<https://www.facebook.com/Adalah/posts/959969114018039>

"فالحادث في القانون المقترح إنما هو ذا مغزى سياسي لا أكثر ولا أقل" هكذا صرح حسن جبارين المدير العام لمركز عدالة للدفاع عن حقوق العرب في إسرائيل.

يأتي هذا في إطار حملة من اليمين الإسرائيلي يشنها تجاه المواطنين العرب للتأكيد على دونيتهم في الحقوق عن اليهود وهو أمر تنتهجه الحكومة الحالية من خلال سيل مقترح من القوانين العنصرية التي تتوافق كلها على التقليل من شأن الفلسطينيين وتواجههم داخل أراضيهم المحتلة كان آخرها ما ذكرته صحيفة معاريف الإسرائيلية أن رئيس الوزراء نتنياهو هو يعتزم تقديم نص مشروع قانون مقترح يقضي بسحب الإقامة وكافة الحقوق الاجتماعية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر الذين قاموا بأي نشاطات أسمتها الصحيفة أنها مخالقات أمنية من التحريض على المس بأمن الدولة اليهودية وفي مقدمة المستهدفين من تطبيق القانون عليهم هم المقدسيين بالطبع بعد الأحداث الأخيرة التي وقعت بعد الاعتداءات المتكررة على حرم المسجد الأقصى وإغلاقه تماما لعدة أيام.

وقد طالب نتنياهو هو السلطة الفلسطينية مرارًا وتكرارًا بالاعتراف بيهودية الدولة الاسرائيلية وهو ما رفض من جانب السلطة خوفًا من ثورة داخل الخط الأخضر

بينما خرج رؤوفين ريفلين الرئيس الإسرائيلي بتصريحات عرض فيها إقامة استفتاء على القانون وأضاف في شكل استدعى السخرية من تصريحاته بأن اليهودية هي الديمقراطية ولا مجال للخلاف على هوية الدولة إن كانت يهودية أو ديمقراطية.

وعلى صعيد آخر أكدت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في إسرائيل أن نتنياهو هو متأكد أن القانون لن يمر بهذه الصورة وأنه لا يملك أغلبية تؤيد هذا القانون وأن هذا القانون يهدد بانهيار التحالف الحكومي الحالي والدعوة لانتخابات مبكرة.

فيما فسر المتابعون لمعارضة ليفني لهذا القانون بأن وجهة نظرها تتلخص في الاضرار بإسرائيل دوليًا من خلال الاقرار به وليس من أجل رفض القانون العنصري في حد ذاته وأن هذا القانون سيضع مؤسسات إسرائيل جميعها في موضع اتهام بالعنصرية مما يضر بموقف الدولة اليهودية وما ينوع عنها الغطاء الديمقراطي التي لطالما تتغنى به في الشرق الأوسط.

كذلك عارض القانون العديد من أحزاب اليسار في إسرائيل والأحزاب العربية والجبهات الإسلامية داخل الكنيست كأعضاء حزب العمل والحركة العربية للتغيير ونواب الحركة الإسلامية والتجمع الوطني الديمقراطي.

حقوقيًا داخل إسرائيل عارضت جمعيات حقوقية عدة هذا المشروع الذي قالت عنه أن يكرس التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين وأن هذا القانون سيشيع العنصرية والكراهية على الحيز العام في الدولة من أبرز هذه الجمعيات ائتلاف مناهضة العنصرية في إسرائيل الذي يضم أكثر من 37 جمعية ومؤسسة

حقوقية عربية وعبرية مؤكدين أن هذه الاقتراحات تصبو إلى تفرغ مبدأ الديمقراطية من مضمون الدولة وأن هذه خطوات مكشوفة لارضاء الأصوات العنصرية اليمينية.

وعلى الصعيد الفلسطيني فإن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبرت عن رفضها لهذا القانون بقولها إن إقرار هذا القانون يعني القضاء على حل الدولتين وقد اكتفت اللجنة بهذه التصريحات بجانب مثيلاتها من الحكومة الفلسطينية التي لا تعرف كيف تتعامل في مثل هذه الحالة التي تزيد من اشتعال الموقف في ظل توقف محادثات السلام مع دولة الاحتلال التي تتماهى في الضغط على السلطة الفلسطينية شعبياً عن طريق اتخاذ قرارات مش شأنها إثارة الدأخل الفلسطيني.

أكد المتابعون أن الخيارات جميعها مفتوحة أمام الفلسطينيين بما فيها خيار إعادة النظر في الاعتراف المتبادل وعمليات السلام برمتها كما أن مثل هذه القوانين تعمل على الدخول في صراع ديني يخدم حركات المقاومة بشكل أكبر وينسف خيار السلام من جذوره مع نزع كل حقوق المواطنة عن الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالفلسطينيين داخل الخط الأخضر فإن الأقلية الفلسطينية العربية التي تبلغ أكثر من مليون ونصف المليون تعتبر ذلك نوع من التهجير لهم وأن ذلك القانون يؤدي لاعتبارهم مواطنون من الدرجة الثانية في الدولة اليهودية الجديدة وأكدوا أن لهذا الأمر تداعيات خطيرة عليهم وعلي هوياتهم وأمنهم الاجتماعي داخل أراضي 48 وأن هذا هو حلم لدى اليمين الإسرائيلي بالتخلص منهم نهائياً ونقلهم تحت حكم السلطة الفلسطينية.

ومن تداعيات هذا القانون أن التقويم العبري سوف يتم اعتماده نهائياً كما سيتم إلغاء الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية وهو ما يعتبر اعتداء تاريخياً على العرب في هذه المناطق حيث أن اللغة العربية تحظى باعتراف رسمي منذ الانتداب البريطاني حتى الآن.

كما يؤكد فلسطينيو الداخل أن هذا القانون هو إفلاس سياسي لنيئتها هو وهو محاولات خبيثة لانتزاع اعتراف بيهودية الدولة مقابل مساومات بوقف الاستيطان مؤقتاً الأمر الذي يجعل القانون مشبوه في وقته ونصومه رغم محاولات بعض السياسيين في إسرائيل إضافة بنود له تؤكد أن المواطنة هي أساس للتعايش في المجتمع الإسرائيلي الأمر الذي هو أقرب بالديكورية من كونه حقيقة.

وحول التأثير الخطير على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى موطنهم الأصلي قبل عام 1948 فإن القانون سيحرم هؤلاء الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم باعتبارهم غير يهود الأمر الذي تحاول إسرائيل اقتناصه في أية مفاوضات في مخالفة واضحة للقوانين الدولية الصادرة من الأمم المتحدة رقم 194 تؤكد حق عودة اللاجئين المهجرين إلى أراضيهم ما يجعل الاسرائيليون مهتمين بأمر تعريف دولتهم باليهودية حتى تطالب بعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية الغير قائمة على أرض الواقع ما يخلص إسرائيل من عبء المطالبة بحق عودة اللاجئين.

فكيان دولة الاحتلال يسير في اتجاه فصل عنصري سيؤدي إلى عواقب وخيمة داخل الخط الأخضر من خلال القوانين الأخرى التي ستترب على إقرار مثل هذا القوانين منها قوانين العمل والتشريعات الخاصة بالسماواة بين المواطنين الدولة اليهود وغيرهم ما يثبت أن كيان الاحتلال يريد دولة يهودية لا أثر للعرب فيها ضمن مخطط لتهويد فلسطين.

حتى الجمهوريين في أمريكا ينتقدون عنصرية قانون الدولة اليهودية الفجة، والذي يضيفي شرعية على طرد الفلسطينيين... أين صوت "الاعتدال" العربي

– د. صالح النعامي (salehelnaami@) 26 November, 2014

إسرائيل تعتزم ان تصدر قانون يؤكد على يهودية الدولة الصهيونية و يعمل على ترسيخ القومية اليهودية

ثم نجد من يتحدث عنها كدولة علمانية.

– إيمان (@mayziyada) 24 November 2014

حكومة الاحتلال تصادق على قانون "يهودية الدولة" .. هل ستغير تسميتها لتصبح الجماهيرية اليهودية الإسرائيلية!! #فلسطين_لنا_مهما_طالت_عربدتكم

– إبراهيم الشامي (@shami_ibrahim) 23 November 2014

ع-سعي الصهاينة الحثيث نحو تهويد فلسطين وبالقوة يُكذب إدعاء أن الكيان الغاصب "إسرائيل" بلد ديمقراطي ومدني، هي دولة دينية شبيهة بدولة داعش

– ahmad al-jassim (@ahmadaljassim33) November 24, 2014

اسرائيل تقرر قانون يهودية الدولة

معندهمش علمانيين ولا نشطاء يقولوا اسرائيل مدنية!؟

الغريب ان ليفني بترفض القانون لأنه ضد الصهيونية

– أبو سعيد (Said7_Abo@) 24 November 2014

حكومة #الاحتلال العنصرية صوتت لصالح #قانون يهودية الدولة مما يعني التمييز ضد الاقلية العربية الاسرائيلية التي تشكل ٢٠٪ من السكان

– Haifa abu ghazaleh (@DrAbuGhazaleh) November 23, 2014

قانون يهودية الدولة هو تقنين للعنصرية التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد فلسطينيي 48

– Safwat Safi (@Safwat_Safi) November 23, 2014